

شرح يانع الثمر

في مصطلح أهل الأثر

لفضيلة الشيخ

د. عبد الباري بن حماد الأنصاري



ميراث النبيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسر موقع ميراث الأنبياء وضمن فعاليات دورة الإمام ابن قيم الجوزية

الشرعية السابعة المقامة بالمدينة النبوية عام ثلاثة وثلاثين وأربعمئة

وألف هجرية أن يقدم لكم تسجيلًا لدروسٍ في شرح كتاب يانع الثمر في

مصطلح أهل الأثر ألقاها فضيلة الشيخ الدكتور عبد الباري بن حماد

الأنصاري - حفظه الله تعالى - نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفع بها

الجميع.

المدرس الثاني

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور

أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي

له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمدًا

عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد..

نتم قراءتنا في كتاب الوالد - رحمه الله - تعالى وغفر له - كتاب ((يانع

الشر في مصطلح أهل الأثر)) - حيث وقفنا في يوم أمس.

الهنز

القارئ:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الله وعلى آله وصحبه وسلم.

ثم أما بعد...

قال العلامة حماد الأنصاري - رحمه الله - تعالى:

س: إلى كم ينقسم الحديث باعتبار الصحة وغيرها؟

ج: ينقسم الحديث إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الصحيح.

والثاني: الحسن.

والثالث: الضعيف.

فأما الصحيح لغة: فهو السالم.

واصطلاحًا: كل حديث استوفى خمسة شروط.

الأول: اتصال السند.

الثاني: العدالة، وهي أن يكون أغلب أحوال الراوي في طاعة الله.

الثالث: تمام الضبط.

الرابع: السلامة من العلة القاذحة.

الخامس: السلامة من الشذوذ.

ومحترزات الاتصال خمسة:

الأول: التعليق.

الثاني: الانقطاع.

الثالث: الإعضال.

الرابع: الإرسال.

الخامس: التدليس.

ومعنى سلامته من العلة: أن لا يكون فيه علة قاذحة سواء كانت خفية

كالإرسال في الموصوف، والوقف في المرفوع، أو ظاهرة كالفسق

والكذب.

ومعنى السلامة الشذوذ: أن لا يخالف الثقة الأوثق أو الثقات؛ كما سيأتي

- إن شاء الله -.

ومحترزات العدالة خمسة أيضًا:

الأول: الكذب.

الثاني: الاتهام به.

الثالث: الفسق.

الرابع: البدعة.

الخامس: الجهالة.

ومحترزات الضبط خمسة أيضًا:

الأول: الوهم.

الثاني: فحش الغلط.

الثالث: كثرة الغفلة.

الرابع: المخالفة للثقات.

الخامس: سوء الحفظ.

والضبط قسمان:

الأول: ضبط صدر، وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من

استحضاره متى شاء.

والثاني: ضبط كتاب، وهو صيانتة كتابه عنده منذ سمع فيه وصححه إلى

أن يؤدي منه، ولا يدفعه إلى من يمكن أن يغير فيه.

وأما الحسن: فهو لغة من الحسن.

واصطلاحًا: كل حديث استوفى خمسة شروط:

الأول: اتصال السند.

الثاني: العدالة.

الثالث: السلامة من العلة.

الرابع: السلامة من الشذوذ.

الخامس: خفة الضبط، ورجال الحسن دون رجال الصحيح في الضبط.

الشرح:

يكفي هذا.

بدأ الشيخ - رحمه الله - في الكلام على أقسام الحديث من حيث ثبوته،

وصحته، أو ضعفه؛ لأن أقسام الأحاديث تنقسم باعتبارات عديدة، فما

مر معنا في يوم أمس القسمة بحسب كثرة الطرق وقلتها، المتواتر، الأحاد

من العزيز والغريب والمشهور هذه قسمة بحسب عدد طرق الحديث.

أما الآن نبدأ بقسمة جديدة، وهي: الاعتبار فيها هو ثبوت الحديث من

عدم ثبوته.

فالقسم الأول، وهو أجلها: الحديث الصحيح.

والقسم الثاني: الحديث الحسن.

والثالث: الضعيف.

♦ فأما الصحيح:

في اللغة، فيقول الشيخ: هو السالم.

السالم من الآفات، الرجل الصحيح هو السالم من المرض والعلة وأي

آفة من الآفات - سلمنا الله وإياكم -.

واصطلاحاً: كل حديث استوفي خمسة شروط.

إذا الحديث الصحيح هو الحديث الذي يستوفي شروطاً خمسة:

الأول: اتصال السند.

والمقصود باتصال السند: أن كل راوٍ من الرواة يثبت سماعه لشيخه

بذلك الحديث على الخصوص، أو ما يقوم مقام ثبوت السماع مثل:

النعنة ممن قد ثبت لقاءه؛ كما سيأتينا، فإذا وجدنا إسناداً فيه يقول

مالك قال: سمعت نافعاً قال: سمعت ابن عمر، أو إسناداً آخر فيه مالك

عن نافع عن ابن عمر.

فمن الشروط: اتصال الإسناد بمعنى أن يثبت سماع الإمام مالك من

شيخه نافع، ونافع من ابن عمر - رضي الله عنهما -.

فاتصال الإسناد بحيث لا يكون بين الراوي ومن فوقه: راوٍ آخر، أو رواية

يسقطون بينهما.

الثاني: العدالة.

وهي أن يكون أغلب أحوال الراوي في طاعة الله.

هنا الشيخ يشير إلى أن العدالة ليس المقصود منها أن الراوي لا يقع في

خطأ ولا يقع في معصية، وإنما الحكم على الغالب، فإذا كان الغالب على

أمره أنه سالم من المعاصي، سالم من القصور، فهذا هو العدل.

والعدل كما عرفه أهل العلم وسيأتينا في المحترزات، نحتاج إلى ذكر

صفات العدل.

العدل: هو من اتصف بخمس صفات:

• الصفة الأولى: أن يكون مسلمًا.

• ثانية: بالغًا.

• ثالثة: عاقلًا.

• الرابعة: خاليًا من أسباب الفسق.

• الخامسة: سالمًا من خوارم المروءة.

أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق، وخوam

المروءة.

فيشترط في العدل أن يكون مسلمًا، فالكافر ليس بعد الكفر ذنب، نعم،

فلذلك لا يُقبل حديثه ولا خبره في حال كفره، لا يقبل.

والشرط الثاني: أن يكون بالغًا، فالصغير لا يقبل خبره حتى يبلغ ويعقل.

الشرط الثالث: أن يكون إيش؟ أن يكون عاقلًا، فالمجنون يتصور منه

أن يقع منه أي شيء، نعم، رفع عنه القلم، فلا يأبه بكلامه ولا بخبره.

الشرط الرابع: أن يكون سالمًا من أسباب الفسق.

والفسق: هو أن يُعرف بارتكاب كبيرة أو الإصرار على صغيرة.

والشرط الخامس: أن يكون سالمًا من خوارم المروءة.

والمروءة: صفة تحمل الإنسان على الاتصاف بمحاسن الأخلاق،

وجميل العادات، صفة تحمل الإنسان على الاتصاف بمحاسن

الأخلاق، وجميل العادات، من الكرم، والصدق، والبذل، والمواساة؛

وجميل العادات يعني أحسن العادات الجميلة التي يتجمل بها الناس

يتجمل بها صاحب المروءة.

فهذه هي شروط العدالة.

وأما ما ذكره الشيخ فهو تنبيه إلى أن العدل هو من كان الغالب في أحواله

الاتصاف بهذه الصفات، فليس المقصود بالعدل ألا يقع منه هفوة، أو

يقع منه خطأ، لا يخرج الهفوة والخطأ من كونه عدلاً لكن ألا يعرف
عنه ذلك، لا يعرف عنه ارتكاب كبيرة من الكبائر؛ كالزنا، أو أكل الربا،
عقوق الوالدين، أو ما شابه ذلك، نعم، وأما ألا يقع الإنسان في خطأ
فليس هناك معصوم إلا من عصمه الله - عز وجل - من الأنبياء والرسل
- عليهم الصلاة والسلام -.

الشرط الثاني، أو الثالث: تمام الضبط.

وسياتينا المقصود من الضبط بنوعيه، أن الضبط نوعان: ضبط صدر،
وضبط كتاب، وسياتي بعد قليل - إن شاء الله -، ونتكلم عليه.

يعني الضبط يرادفه الحفظ، معنى الضبط أي الحفظ، فإذا يشترط في
راوي الصحيح أو الحديث الصحيح أن يكون متصل الإسناد، وأن يكون
راويّه عدلاً، وأن يكون راويه تام الضبط أي حافظاً.

الشرط الرابع: السلامة من العلة القادحة.

العله القاده سياتينا - إن شاء الله - المقصود بها بعد قليل.

الشرط الخامس: السلامة من الشذوذ.

وسياتي أيضًا، طيب.

نأخذ محترزات هذه الشروط؛ لأننا ذكرنا في يوم أمس أن كل مصطلح

من المصطلحات ندرس فيه خمس مسائل، قلنا:

المسألة الأولى: المصطلح، ثم تعريفه، ومعه المحترزات، ثم مثاله، ثم

حكمه، ثم ما صنف فيه من الكتب.

فبالنسبة للتعريف، مر معنا أن الحديث الصحيح هو الحديث الذي

يرويه عدلٌ تام الضبط متصل الإسناد من غير شذوذ ولا علة.

هذا التعريف يا إخوان من حفظه وضبطه لا يعرف الحديث الصحيح

فقط، يعرف معه تقريبًا عشرين نوعًا من أنواع علوم الحديث؛ لأن هذه

الأنواع الأخرى تأتيه في المحترزات، فتعريف الحديث الصحيح من

خلاله تستطيع أن تتعرف على أنواع كثيرة من علوم الحديث، وهذا يبين

لنا السبب في أن ابن الصلاح - رحمه الله - بدأ به كتابه، أول ما بدأ من

أنواع علوم الحديث بدأ بالحديث الصحيح؛ لأن من عرفه وعرف

تعريفه وعرف محترزاته والمسائل المتعلقة به فإنه يكون ذلك له مدخلاً

لمعرفة علم جم من علوم الحديث.

نتنقل إذن إلى المحترزات بعد أن عرفنا التعريف، ولعلنا حفظناه لأننا

كررناه.

أما الشرط الأول وهو اتصال السند، فاحترز به عن ما لم يتصل إسناده،

عن أنواع الحديث التي لم يتصل فيها الإسناد، وهي خمسة أنواع:

المعلق أو التعليق، والمنقطع أو الانقطاع، والمعضل أو الإعضال،

والمرسل أو الإرسال، والتدليس.

فهذه الأنواع - يعني - نأخذها على وجه سريع وإلا ستأتينا بالتفصيل

فيما يأتي من الكلام، لكن نربط بينها وبين التعريف - تعريف الحديث الصحيح -.

قلنا: الحديث الصحيح لا بد أن يكون متصلًا - متصل الإسناد -، طيب.

إذا سقط من مبتدأ السند راوٍ، فهل هذا الحديث يكون صحيحًا؟ لا يكون صحيحًا، يكون له اسم آخر، وهو: المعلق.

ما سقط من أول إسناده راوٍ فأكثر، فهذا المعلق، وسيأتينا الكلام عليه - إن شاء الله -، فهذا يخرج باتصال السند.

النوع الأول الذي يخرج باتصال السند: المعلق: الذي سقط من أول إسناده راوٍ فأكثر.

إذا كان السقط ليس في أول السند، تنتقل إلى إيش؟ وسط الإسناد، سقط من وسط الإسناد راوٍ واحد، فهذا له اسم آخر، وهو المنقطع.

فالمقطع: ما سقط منه راوٍ في أثناء سنده.

ما سقط منه راوٍ في أثناء سنده هذا المنقطع على المعنى الخاص، نعم،

ما سقط منه راوٍ أين؟ في أثناء السند، يعني في الوسط، ليس في أوله،

وليس في آخره، سيأتينا الأمثلة - إن شاء الله - ستأتي في مواضعها، فهذا

احترز به بشرط اتصال الإسناد.

المحترز أو الشيء النوع الثالث الذي احترز به عن طريق اشتراط

اتصال الإسناد: الإعضال، طيب، إذا كان السقط ليس براوٍ، أكثر من راوٍ،

وهؤلاء كلهم سقطوا في موضع واحد، فهذا يسمى المعضل.

المعضل، نعم: ما سقط منه راويان فأكثر على التوالي، هذا معضل،

وسيأتينا مثاله في موضعه - إن شاء الله -.

النوع الرابع: المرسل: وهو أن يقع السقط في آخر السند، في منتهى

السند، يعني هي مسألة نسبية الأول والآخر، خلونا نتفق على شيء:

أول السند من جهة من؟ المصنف، هذا يسمى إيش؟ معلق، إذا وقع

السقط من جهة المصنف، هذا يسمى معلق.

إذا وقع السقط في آخر الإسناد، عند التحديث عن رسول الله - صلى

الله عليه وسلم -، لم يذكر الصحابي، هذا يسمى إيش؟ مرسلًا، نعم،

فلذلك قالوا: المرسل ما رواه التابعي عن رسول الله - صلى الله عليه

وسلم -، فهذا النوع الرابع الذي يخرج باتصال الإسناد.

النوع الخامس: سقط لكنه خفي، فهذا السقط الخفي براوٍ أو أكثر -

يعني - هو في العادة براوٍ واحد، هذا السقط الخفي يسميه العلماء

بالتدليس، يعني الأنواع التي مرت: المرسل، والمعضل، والمعلق،

والمنقطع، هذه واضحة، الذي يعرف مراتب الرواة ما إن ينظر في

الإسناد: مالك عن ابن عمر إلا ويقول هذا إسناد ماذا؟ منقطع؛ لأن مالكًا

لم يدرك ابن عمر - رضي الله عنهما -، لكن بعض المرات الراوي

يسقط، وتنظر إلى الإسناد وتظن أنه متصل، هذا النوع يسمى المدلس،

وسياتينا تعريفه ومثاله - إن شاء الله - .

إذن خرج باتصال الإسناد هذه الأنواع الخمسة.

الشرط الثاني، وهو العدالة، طيب نأخذ معنى سلامته من العلة، ثم نرجع

إلى المحترزات.

ومعنى سلامته من العلة أن لا يكون فيه علة قاذحة سواء كانت خفية؛

كالإرسال في الموصول، والوقف في المرفوع، أو ظاهرة؛ كالفسق

والكذب.

العلة المقصود بها سبب خفي قاذح.

تعريف العلة: هي السبب الخفي القاذح.

سبب خفي قاذح، هذا في الغالب، وربما كانت سبباً قاذحاً ظاهراً، فهي

نوعان، لكنها في الغالب تطلق على السبب الخفي.

أما مثال الأسباب الخفية، فتعارض الوصل والإرسال، وتعارض
الوقف والرفع، هذا سيأتي له أمثلة فلا نطيل فيه، لكنها أسباب خفية،
كيف تُعرف؟ ما تستطيع أن تعرفها حتى تجمع طرق الحديث من
مختلف المصنفات حتى يظهر لك أن هذا الحديث رُوي مرةً موصولاً
ومرةً مرسلاً، أو رُوي مرةً موقوفاً ومرةً مرفوعاً، لا يظهر هذا لأول وهلة؛
ولذلك هو خفي، فيحتاج إلى تتبع الطرق أو يحتاج إلى نصّ النقد على
وقوع العلة في ذلك الحديث.

وربما كانت العلة ظاهرة، بمعنى أنك تنظر في الإسناد وإذا فيه راوٍ
معروف بأنه متهم بالكذب، نعم. يعني مثل: محمد بن سعيد المصلوب،
أو محمد بن يونس الكديمي، ابن السائب الكلبي، ومن شابههم ممن
اتهم بالكذب، فما إن تره في الإسناد حتى تعرف أن هذا الحديث معلول
بعلة قاذحة شديدة واضحة ظاهرة.

لكن كما قلت قبل قليل في الغالب العلل تطلق على أحاديث من؟

الأحاديث التي تكون خفية، العلة فيها خفية.

أما الشرط الأخير في الصحيح، وهو السلامة من الشذوذ.

الشذوذ يطلق على التفرد وعلى المخالفة، وسيأتينا التفصيل - إن شاء

الله -، فمن الشذوذ مخالفة الثقة لمن هو أولى منه، وسيأتي في موضعه -

إن شاء الله تعالى -.

أخذنا محترزات الاتصال الخمسة، بقي محترزات العدالة.

من الأوصاف التي مرت معنا تستطيع أن تخرج المحترزات، يعني قلنا:

إن العدل هو من كان مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، ليس فيه أسباب الفسق، ولا

أسباب خوارم المروءة، نعم، فهذه الشروط الخمسة اعكسها يخرج لك

المحترزات.

عكس المسلم: الكافر، هذا لا يُقبل حديثه.

عكس البالغ: الصغير، لا يُقبل حديثه.

عكس العاقل: المجنون، لا يُقبل حديثه.

عكس السلامة من أسباب الفسق: وجود سبب من أسباب الفسق، ومن

أشد أسباب الفسق في الرواية: الكذب أو الاتهام به؛ لأن الرواية نقل، فإذا

عُدَّ الصدق لم يُقبل المنقول، يعني الشاعر يقول:

لى حيلة فيمن ينم وليس في الكذاب حيلة
من كان يخلق فعله فحيلتى فيه قليلة
يعني من كان يخلق الأمور، إيش أفعل له؟ ما أستطيع أن أصمته، لكن
لو كان يخبر عني عن شيء صحيح هو فيّ، أستطيع أن أدافع عن نفسي،

أقول: هذا الشيء أنا فعلته من أجل كذا وكذا، أما من يكذب ويخلق

الأمور، ماذا أقول؟ لو دافعت عن كذبه اليوم، سيكذب غدًا كذبة

أخرى، وبعد غد كذبة ثالثة، وهكذا.

فأشد أسباب الفسق في الرواية، ما هو يا إخوان؟ الكذب؛ لذلك بدأ به

الشيخ - رحمه الله -، فقال: محترزات العدالة خمسة: أولاً: إيش؟

الكذب.

الكذب بمعنى أن يثبت على الراوي أنه كذب على النبي - صلى الله

عليه وسلم -، وضع حديثاً، وضع حديثاً على رسول الله - صلى الله

عليه وسلم -، وهذا يسمى الوضّاع، والكذاب، نعم، وهذا لا يُقبل

حديثه حتى لو تاب، حتى لو تاب لا يقبل حديثه.

النوع أو المحترز الثاني: الاتهام بالكذب.

الاتهام بالكذب يختلف عن الكذب، الكذب في اصطلاح المحدثين:

أن يثبت أنه كذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ لأنه لما

تجرأ على هذه الفرية الكبيرة، وهي أن يكذب على رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - يعني - كان عقابه حتى لو تاب ما يقبل منه، ما دمت

تجرأت في البداية، ما نأمن أن تتجرأ مرة ثانية؛ لأن المسلمين يستعظمون

هذا الأمر، يعني تجد الشخص يمكن يكذب في حديثه كثيرًا لكن أن

يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فإنه يرى أن ذلك من

أعظم الأمور والموبقات.

الالتهام بالكذب معناه في اصطلاح المحدثين: أي أنه يكذب في حديث

الناس، ولم يثبت أنه كذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

يعني يحدث بأمور لم تقع، يقول: وقع الأمر الفلاني، وهو لم يقع، لكنه

لم يثبت عنه أنه كذب على رسول الله - عليه الصلاة والسلام -.

الأمر الثالث: الفسق.

الفسق - كما قلنا قبل قليل - : هو إيش؟ أن يُعرف بارتكاب كبيرة أو

الإصرار على صغيرة.

والفرق بين الكبيرة والصغيرة معروف.

الكبائر: هي ما كان فيها حد أو لعن، نعم، فمثل هذا، أو وعيد بالنار،

فهذه هي إيش؟ الكبائر، وما سوى ذلك صغائر، نعم، وأوصلها - يعني
- بعض أهل العلم إلى سبعين أو أكثر، نعم، واعتنى العلماء بتعدادها في
كتب مختلفة، طيب.

إذاً الفسق، وربما يسأل سائل يقول: لماذا نبّه الشيخ على محترزين
وهما: الكذب والاتهام به مع إنه نصّ على المحترز الثالث وهو الفسق،
وهما داخلان فيه؟ نعم، للتنبيه على أنهما أشنع أنواع الفسق في باب
إيش؟ الرواية.

نحن في باب ماذا؟ رواية الحديث.

رواية الحديث - يعني - أشد خصلة يتصف بها الراوي هي إيش؟
الكذب أو الاتهام به؛ لأن الكذب أو الاتهام بالكذب يعدمان الثقة بما
يحدث به ذلك الراوي؛ لذلك سيأتينا في مبحث الموضوع أن الحديث
الموضوع لا قيمة له، يعني الذي يرويه الكذاب ليس له أي قيمة، لو رواه

ألف كذاب لا يأبه به.

المحترز الرابع: البدعة.

البدعة بمعنى أنه يأتي في الدين بأمر لم يتبع فيه كتاب الله - عز وجل -،

ولا سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -.

والبدع متفاوتة، منها: البدع الشديدة، والمتوسطة، والخفيفة.

يعني مثلاً: من البدع الشديدة: الرفض، والتجهم، وعبادة القبور.

ومن البدع المتوسطة: القول بالقدر.

من البدع الخفيفة مثلاً: إرجاء الفقهاء، والتشيع.

والناس الآن بسبب عدم ضبط المصطلحات يُخطئون في قضية وصف

الرافضي بقولهم إنه شيعي، الشيعي في عرف السلف هو من كان يقدم

عليّاً رضي الله عنه على عثمان - رضي الله عنه -، أما الذي يسب أبا بكر

وعمر وعثمان - رضي الله عنهم أجمعين -، هذا رافضي منتهي، رافضي

ليس شيعيًا، نعم، لكن أَلَفَ الناسُ مثل هذا الكلام، وإلا فالذي يثبت عنه
سبُّ الصحابة لا يُوصف بقول بأنه شيعي وإنما يُوصف بأنه رافضي،
طيب.

المحترز الخامس: الجهالة.

الجهالة؛ لأن الراوي لا بد أن يكون عدلاً ضابطاً، فإذا كان مجهولاً، لا
نعرف هل هو عدل؟ هل هو ضابط؟ فإن حديثه لا يقبل.

أما الضبط، دعونا - يعني - نبين الضبط، ثم نرجع إلى محترزاته، يعني
الشيخ قال رحمه الله: والضبط قسمان:

* الأول: ضبط الصدر: وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه بحيث يتمكن
من استحضاره متى شاء.

هذا ضبط الصدر: أن الراوي يحفظ حديثه، ومتى شاء يحدث به

يحدث به ولا يخطئ فيه، ولا يحتاج أن يقرأ من كتاب، هذا يسمى ضبط

الصدر، وسُمي ضبط صدر؛ لأن الحفظ في القلب، الحفظ في القلب،

والقلب في الصدر، نعم، يعني قضية الدماغ، الدماغ قضية القدرة على

استرجاع المعلومة لكن المعلومة نفسها في قلب الإنسان.

* أما القسم الثاني من الضبط، فهو ضبط الكتاب، ما معنى ضبط

الكتاب؟ قلنا يوم أمس أن الرواية تتعلق بكيف تتحمل الحديث من

الشيخ؟ وكيف تؤديه بعد ذلك؟ حين الرواية قديمًا، وإلى الآن وفي

كل وقت، التلامذة ماذا يفعلون؟ يسمعون من الشيخ أحاديث،

فيأتون، ويكتبون معه، يقيّدونها، يقيّدون قال الشيخ حدثنا فلان

أخبرنا فلان سمعت عن فلان عن فلان إلى آخر الحديث.

هل يكفي طالب الحديث بهذا؟ لا، لا يقتصر على الكتابة، يكتب

الحديث الذي سمعه من الشيخ، ويقابله بعد ذلك مع زملائه من أجل أن

ينظر هل سقط منه كلمة أو أبدل كلمة مكان كلمة، فيقابل كتابه، ثم بعد

ذلك لا يقتصر على ذلك، هذا الكتاب الذي سمعه على الشيخ، وقابله،

وبعد ذلك ينبغي أن يصونه، إيش معنى يصونه؟ يحفظه عنده بحيث لا

يأتي شخص آخر ويأتي يزيد فيه وينقص؛ لأن هذا الكتاب صار وثيقة

مهمة لحديث الشيخ، لو جاء شخص آخر وزاد فيه أو نقص، وجاء هذا

الراوي بعد ذلك يريد أن يروي من هذا الكتاب، فسيروي تلك

الأحاديث بتلك الزيادة وذلك النقص، فإذا كان عنده ضبط كتاب لا

بد أن يحفظ كتابه ويصونه من أن تمتد إليه يد التغيير.

وبعض الرواة كانوا في أنفسهم أهل صدق وأمانة لكن بسبب أنهم لم

يحافظوا على كتبهم جاء مثلاً وراق له، أو ابن له كان سيئاً فجاء وزاد في

الكتاب ما ليس منه أو حذف منه ما ليس منه، ثم بعد ذلك هذا الشيخ لم

يتنبه فروى من ذلك الكتاب الذي تغير، فيأتي النقاد ويضعفون ذلك

الشيخ مع صدقه وأمانته في نفسه بسبب أنه لم يصن كتابه ويحفظه من أن

تمتد إليه يد التغيير.

وهذا يبين لنا دقة المحدثين يا إخوان في هذا الجانب، وهذه القضية

المهمة: الرواية، يعني الرواية ليست مسألة سهلة، نعم، يعني ليس مجرد

أنك تسمع الحديث وانتبهنا أو تأخذ أي كتاب تجده في السوق، أو قديمًا

يعني يشتري من الوراق أي كتاب ويقول: أنا سمعته من الشيخ، ليس

كذلك، لا، لا بد أن يكون هناك ضبط، ومقابلة، وحفظ لهذا الكتاب أن

يتغير أو يتبدل، وهكذا حتى يتم هذا الضبط.

إذا عرفنا الضبط بنوعيه - ضبط الصدر، وضبط ماذا؟ الكتاب - ما هي

محترزات الضبط؟

محترزات الضبط يقول الشيخ - رحمه الله - وغفر له، قال:

محترزات الضبط خمسة:

• الأول: الوهم.

الوهم: هو - يعني - أن يتبادر إلى الذهن شيءٌ خلاف الصواب، يتبادر إلى الذهن شيءٌ خلاف الصواب، وهذا الوهم - يعني - لا يكون كثيرًا؛ لأنه إذا كثر سيكون له في الاصطلاح اسمًا آخر سيأتينا، فالوهم أنك تحدث على سبيل الخطأ من غير قصد، يعني بحيث أن لو نبهك أحد، ورجعت مرة أخرى لتحدث بهذا جئت به على الصواب، فهذا هو الفرق بين الوهم وسوء الحفظ؛ سوء الحفظ نفس الطالب - كما سيأتينا - أو المحدث - يعني - يستوي عنده احتمال الخطأ والصواب، أما الوهم فهو يحدث على سبيل - يعني - الخطأ من غير تعمد، لو أنه نُبه لتنبه.

• النوع الثاني: فحش الغلط.

فحش الغلط، بمعنى: أن الراوي يكثر خطؤه جدًّا، ويكثر احتمال خطؤه على احتمال صوابه، يعني إذا حدث بأحاديث الأغلب أنه يخطئ، قلما يصيب، والسبب في ذلك يا إخوان: الأحاديث ليست متون فقط، يعني

الرواة في الغالب ليست أخطاؤهم ترى في المتون، يقعون في الخطأ في المتون لكن أكثر ما يقع الخطأ أين؟ في الأسانيد، هي التي تتشابه، فلان عن فلان، ما الفرق بين فلان هذا وفلان هذا؟ نعم، وهذا فلان يحدث بهذا الحديث، ولا يحدث بذلك، وليست حديثاً واحداً ولا حديثين بل مئات الأسانيد، ويقع الوهم بسبب هذا التشابه والتداخل، فإذا كان الراوي في الغالب أنه لا يحفظ، ويكثر خطؤه جداً، هذا يسمى في الاصطلاح ماذا؟ فحش الغلط.

• النوع الثالث: كثرة الغفلة.

كثرة الغفلة، الغفلة: هي الذهول عن الإتيان، الذهول عن الإتيان إما بسبب أن الراوي مثلاً مشغول بالعبادة عن العلم، أو أنه - يعني - مصاب بشيء في عقله يجعله كثير الغفلة، المهم أن الغفلة ما هي؟ الذهول عن الإتيان، لا يتقن أحاديث، لا يعرف ما يروي، لا يتقنه لما كان يسمعه من

الشيخ، لا يضبطه كتابةً وتقييداً، ولا يحفظه، ولا يعرف كيف يرويهِ من

كتابه، فهذا هو إيش؟ المغفل، نعم، فالغفلة هذه هي الذهول عن

الإتقان، فالغفلة تسبب فحش الغلط، وكثرة الغلط، وإلى آخره.

طبعاً الغفلة أنواع، فيه غفلة تسمى: غفلة الصالحين، وفيه غفلة: الغفلة

في الراوية، يعني بعض الناس يكون عنده غفلة في أمور الدنيا لكنه في

العلم يكون متقناً له.

يعني على سبيل المثال: تلميذ شعبة: محمد بن جعفر غندر، هذا أتقن

الرواة عن شعبة، من أتقن الرواة عن شعبة بن الحجاج لكن كان فيه

غفلة، فغفلته ليست في العلم وإنما غفلته في أمور إيش؟ الدنيا، لم يجعل

للدنيا في باله شيئاً، فقد تجتمع الغفلة النسبية في الراوي ولا تضره في

روايته، ومثاله ما ذكرته مثل إيش؟ محمد بن جعفر البصري الملقب

غندر، فإنه أحد الرواة المتقنين، أهل الضبط والإتقان، لكن فيه غفلة في

بعض الجوانب الأخرى غير الرواية، طيب.

• المحترز الرابع: المخالفة.

مخالفة إيش؟ الثقات.

وهذا هو الشذوذ، وسيأتينا - يعني - زيادة بيان له في موضعه - إن شاء

الله -.

• المحترز الخامس: سوء الحفظ.

سوء الحفظ: بمعنى أنه يستوي احتمال الخطأ مع احتمال الصواب، إذا

حدث بأحاديث مرة يصيب، ومرة يخطئ، فهذا هو سوء الحفظ.

نكون بهذا انتهينا من تعريف الحديث الصحيح، ومحترزاته.

يقول العلماء: شروط الحديث الصحيح نوعان:

← شروط إيجابية،

← وشروط سلبية.

الإيجابية: يشترط وجودها، والسلبية: يشترط انتفاؤها.

أما الإيجابية: فالعدالة، والضبط، والاتصال.

وأما السلبية: فعدم الشذوذ، تلاحظون كلمة إيش؟ عدم؛ وعدم العلة

القادحة.

فإذا عكس عدم الشذوذ: الشذوذ، وعكس عدم العلة: وجود إيش؟

العلة، فيعني الشيخ لوضوحها لم يحتج إلى بيانها.

هناك نوع قريب من الحديث الصحيح جدًا حتى في التعريف ألا وهو

الحديث إيش؟ الحسن.

هنا لا أدري في الطبعة التي عندكم فيه تفسير للحسن في اللغة؟ من

الحُسن.

الحسن: مأخوذ من الحُسن، الحُسن هو - يعني - : تناسب الصورة،

وجمالها، ورونقها، هذا هو الحُسن، وجودة الشيء، جودة الشيء سبب

من أسباب وصفه بالحُسن، فالحُسن المقصود به: جمال الصورة،

وجودتها، وروبقها.

أما في الاصطلاح: فهو نفس تعريف الحديث الصحيح إلا في شرط

واحد، نفس الشروط الخمسة التي مرت، وهي:

العدالة، والاتصال، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

يختلفان في شرط واحد وهو: الضبط.

فالحديث الصحيح شرطه ماذا؟ شرطه أن يكون الراوي تام الضبط،

يعني حافظ حفظاً متقناً.

أما راوي الحديث الحسن، فراويه خفّ ضبطه، أو قلّ ضبطه.

فهذا هو الفرق بين راوي الحديث الصحيح، وراوي الحديث الحسن.

وهذا النوع من الحسن يسمى بالحسن لذاته بمعنى أنه: هو في نفسه

حسن، لا يحتاج إلى شيء يعضده ويقويه.

يعني من أمثله، أضرب له مثلاً: بالنسبة للحديث الصحيح سيأتينا مثال

له، فنتركه في موضعه، يأتينا في المتابعات والشواهد مثال للحديث

الصحيح، أما مثال الحديث الحسن من أجل أن نعرف القضية هذه.

مثلاً: الإمام الترمذي - رحمه الله - يقول: حدثنا محمد بن رافع قال

حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس بن

مالك - رضي الله عنه - قال: ((كَانَ النَّبِيُّ، صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يُفْطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رُطَبَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُطَبَاتٍ فُتْمِيرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ

يَكُنْ فُتْمِيرَاتٍ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ)).

فهذا الإسناد، وهذا الحديث يرويه الترمذي عن شيخه محمد بن رافع؛

محمد بن رافع أحد الثقات، هو عدل ضابط، ويرويه عن شيخه عبد

الرزاق، وقال: حدثنا عبد الرزاق.

وعبد الرزاق أيضاً هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني، عدل ضابط،

تُكلم فيه بكلام لا يقدح فيه، وعبد الرزاق يقول: أخبرنا جعفر بن سليمان.

وجعفر بن سليمان هذا اختلف العلماء فيه، فبعضهم يقول فيه ضعف، وبعضهم يوثقه؛ كابن معين، يقول: ثقة. والإمام أحمد يقول: لا بأس به. وابن عدي يقول: حسن الحديث، وأحاديثه ليست بمنكرة.

فمثل هذا، هذا هو راوي الحديث الحسن الذي إيش؟ قلَّ ضبطه، هو بين الثقة وبين من فيه ضعف، وجعفر بن سليمان يرويه عن ثابت. وثابت هو ثابت بن أسلم البُناني، أحد ثقات التابعين، وعَبَّادهم - رحمه الله -، فهو عدل ضابط، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

فإذا نظرنا في الإسناد، من حيث الاتصال، محمد بن رافع يقول: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا تدل على أنه ليس بينه وبينه أحد، بل سمع هذا الحديث من عبد الرزاق.

وعبد الرزاق سمعه من جعفر بن سليمان فهو قال: أخبرنا.

وجعفر بن سليمان قال: عن ثابت، نرجع إلى ترجمة جعفر بن سليمان،

فنجده أنه ثبت سماعه عن ثابت، وليس بمدلس، فهذه ((عن)) ما تقدح.

وثابت عن أنس، ثابت من كبار تلامذة أنس، وثقاتهم، فسماعه عن أنس

مُثَبَّتٌ وصحيح.

إذن من ناحية الاتصال، موجود أو غير موجود؟ موجود.

من ناحية العدالة: محمد بن رافع عدل، وعبد الرزاق عدل، وجعفر بن

سليمان كذلك عدل، ما تُكَلِّم فيه من حيث العدالة، قالوا: فيه شيء من

التشيع، التشيع قلنا: في عرف السلف إيش؟ يقدم عليّ - رضي الله عنه -

على عثمان - رضي الله عنه -، ولا يتنقص الصحابة ولا يسبهم، فهذا

ليس بقادح، خاصة إذا كان لا يروي ما يشيد بدعته، من ناحية أيضاً ثابت

عدالته مشهورة مستفيضة، ثم الصحابي أنس - رضي الله عنه -، إذاً

الشرط الثاني موجود أو غير موجود؟ العدالة موجودة أو لا؟ موجودة.

الشرط الثالث، وهو عدم الشذوذ.

والشرط الرابع: عدم العلة، بحثنا في طرق الحديث ما وجدنا أحداً أعلّ

الحديث، ولا طريقاً مثلاً يخالف فيه بعض الرواة، الرواة الذين رَووا هذا

الحديث، ولم يُخالفوا في إثبات شيء أو نفي شيء، أو رُوي مرفوعاً

وموقوفاً، أو موصولاً ومسنداً، لم نجد شيئاً من ذلك، فإذاً عدم الشذوذ

وعدم العلة كذلك متوفر.

بقي قضية الضبط، هل كلهم ضبطهم تام؟ يا إخوان من الذي ضبطه فيه

كلام؟ من يعرف؟ نعم يا أخي، جعفر بن سليمان، ما حاله؟ ماذا يقول ابن

عدي؟ يقول: حسن الحديث، يعني وسط، وسط.

فإذن هذا الإسناد نستطيع أن نحكم عليه بأنه حسن لذاته؛ لتوافر الشروط

الخمسة، وهي: الاتصال، والعدالة، وخفة الضبط، وإيش؟ وعدم

الشدوذ، وعدم العلة.

يقول الشيخ رحمه الله: ورجال الحسن دون رجال الصحيح في الضبط.

وهذا واضح؛ لأن رجال الصحيح ضبطهم تام، ورجال الحسن ضبطهم

فيه قصور.

يعني مثلاً يورد العلماء في مثل هذا بعض الأسانيد الحسنة، على سبيل

المثال:

بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، هذا إسناد حسن لذاته.

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، هذا إسناد حسن لذاته.

هذه أمثلة من أمثلة الأسانيد الحسنة، طيب، تفضل.

القارئ:

المنز

قال - رحمه الله - :

س: إلى كم تنقسم مراتب الصحيح، وهل بينها تفاوت أم لا؟ وإلى كم

ينقسم الحسن؟

ج: مراتبه سبعة:

الأول: المتفق عليه.

الثاني: ما انفرد به البخاري.

الثالث: ما انفرد به مسلم.

الرابع: ما كان على شرطهما.

قال النووي: المراد بقول المحققين: على شرطهما أو على شرط

أحدهما؛ لأنهما ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما(*) .

(*) قال الشارح: قلنا: يوجد سقط، العبارة اكتبوها يا إخوان:

قال النووي: المراد بقول المحققين على شرطهما أو على شرط

أحدهما أن يكون رجال الإسناد في كتابيهما أو في كتاب أحدهما؛ لأنهما

ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما.

أعيد مرة أخرى: قال النووي: المراد بقول المحققين على شرطهما أو

على شرط أحدهما أن يكون رجال الإسناد في كتابيهما أو في كتاب

أحدهما؛ لأنهما ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما، نعم.

المنز

القارئ:

الخامس: ما كان على شرط البخاري.

السادس: ما كان على شرط مسلم.

السابع: ما صححه أحد الأئمة المعتمدين.

وترجيح كل قسم من هذه الأقسام السبعة على ما بعده، إنما هو من

قبيل ترجيح الجملة على الجملة، لا ترجيح كل واحد من أفراد الآخر

فيسوغ أن يرجح حديث على آخر في البخاري إذا وجد موجب

الترجيح (**).

(**) الشارح: هنا كأن أيضًا - يعني - سقطت كلمة: فيسوغ أن يُرجَّح

حديثٌ في مسلم على آخر في البخاري، أعيد: أن يُرجَّح حديثٌ في مسلم

على آخر في البخاري، نعم.

المنز

القارئ:

وتفاوت مراتب الصحيح حسب القوة في العدالة والضبط؛ كالزهري

عن سالم عن أبيه، وكذا محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلماني

عن عليٍّ - رضي الله عنه - .

ثم يلي هذه المرتبة في الأصحية بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده

عن أبي موسى الأشعري، ورواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس. ثم

رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. و العلاء بن عبد

الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

وينقسم الحسن قسمين:

١ - حسن لذاته. ٢ - حسن لغيره.

والحسن لذاته: هو المستوفي للشروط المتقدمة.

وأما الحسن لغيره: فبكثرة الطرق بأن يكون في السند مستور الحال

بشرط أن لا يكون مغفلاً، ولا كثير الخطأ، ولا متهمًا بالكذب، مع متابع

أو شاهد.

الشرح:

نعم، يكفي إلى هنا، نعود إليه بعد ذلك - إن شاء الله -.

تكلم الشيخ - رحمه الله - وغفر له ورفع درجاته - على أقسام

الحديث الصحيح أو مراتبه، فذكر أنها مراتب سبعة.

يعني يسأل سائل: هل الأحاديث الصحيحة في مرتبة واحدة؟ الجواب

عن ذلك: لا، متفاوتة، وتفاوتها باعتبارات، باعتبار من أخرج الحديث،

وباعتبار قوة الرواة، وإتقانهم، وحفظهم، وضبطهم، كما سيأتي - إن

شاء الله - .

أما من حيث من أخرج الحديث وقوة شرطه، فأقسام الصحيح سبعة:

■ القسم الأول، وهو أعلاها: المتفق عليه.

ومعنى المتفق عليه: أي أن الإمامين البخاري ومسلماً قد اتفقا على

إخراج هذا الحديث في صحيحيهما، هذا معنى المتفق عليه.

الإمام البخاري أخرج الحديث في صحيحه، وأخرجه كذلك الإمام

مسلم في صحيحه.

وإنما - يعني - قُدِّم ما أخرجه صاحباً الصحيح؛ لاجتماع قوة

شرطهما، واجتماعهما على الحكم على الحديث بأنه صحيح،

وإخراجه في صحيحيهما.

■ ثم دون ذلك: ما انفرد به البخاري وحده، ما أخرجه البخاري وحده في الصحيح.

■ ثم المرتبة الثالثة: ما انفرد بإخراجه الإمام مسلم في صحيحه.

■ ثم المرتبة الرابعة: ما كان على شرطهما.

وهنا الشيخ - رحمه الله - يريد أن ينبه ما معنى قولهم: ((على

شرطهما))؟

هل الإمامان البخاري ومسلم نصا على شرط واضح جامع مانع لما

يخرجانه في الصحيح؟ لا يوجد عند الإمام البخاري؛ يوجد عند الإمام

مسلم إشارات لكنها لا تكفي، نعم، لكن العلماء اتفقوا على أن شرطهما

هو ماذا؟ أن يخرج لرجال أسانيد قد أخرجوا لهم.

ما معنى شرطهما؟

أي أن مثلاً: نجد حديثاً في جامع الإمام الترمذي، قد أخرجه الترمذي

من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر.

هذا الحديث لا يوجد في البخاري، ولا يوجد في مسلم، ماذا نحكم

عليه؟ نقول: أخرجه الترمذي، وهو على شرط البخاري ومسلم.

طيب لماذا هو على شرط البخاري ومسلم؟ لأنهما قد أخرجا للإمام

مالك، وقد أخرجا لنافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، واضح؟

ويزيد بعض أهل العلم قيّدًا، وهو: أن يخرج للراوي أو للرواة على هيئة

الاجتماع، على هيئة الاجتماع.

لأن بعض الرواة نجد البخاري قد أخرج لراوٍ مثلاً: هشيم بن بشير،

أخرج له البخاري، وأخرج أيضًا للزهري، لكنه لم يخرج حديث هشيم

بن بشير عن الزهري؛ لأنه متكلم فيه، فهنا لا يقال: على شرطه - على

شرط البخاري أو على شرط مسلم -؛ لأنه لم يخرج لهذه الهيئة

الاجتماعية، فلا بد أن يخرج للراوي على سبيل الاجتماع، بمعنى أنه

أخرج لهشيم عن فلان، فهذا نعم، يكون على شرطهما، أما إذا لم يخرج له البخاري أو مسلم عن ذلك الراوي، فلا يكون على شرطهما، وأرجو أن يكون - يعني - الكلام واضح.

■ الخامس: ما كان على شرط البخاري.

بمعنى أن البخاري قد أخرج لرواة ذلك الإسناد، نعم.

يعني نجد حديث في مستدرك الحاكم قد أخرجه مثلاً من طريق على سبيل المثال مثلاً: معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وهذا الحديث غير مخرج في الصحيح، فهنا نقول: هذا الإسناد على شرط البخاري أو مسلم، نعم، لكن نحن نتكلم هنا على شرط البخاري.

■ أو النوع السادس أو المرتبة السادسة: ما كان على شرط مسلم.

يعني أن مسلماً قد أخرج لرواة ذلك الإسناد.

مثل: نجد حديث أخرجه مثلاً: أبو داود من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، الإمام مسلم أخرج هذا الإسناد في صحيحه، لكن نجد هذا المتن لم يخرج الإمام مسلم في صحيحه، فنقول: هذا الإسناد ظاهره أنه على شرط الإمام مسلم؛ لأن مسلماً قد أخرج لرواة ذلك السند.

■ المرتبة السابعة والأخيرة: ما كان صحيحاً عند غيرهما.

الصحيح أو أحد الأئمة المعتمدين، يعني مثل: الترمذي أو ابن حبان أو الحاكم، إذا لم يُخالف في ذلك الحكم، إذا لم يُخالف في ذلك الحكم. فإذا هذه هي مراتب الأحاديث الصحيحة.

هنا تنبيه ينبه به الشيخ يتعلق بهذه الأقسام السبعة، فقد يسأل سائل يقول: أنتم جعلتم مرتبة ما انفرد به البخاري مقدمة على مرتبة ما انفرد به مسلم، هل هذا على الإطلاق أو هناك استثناء؟ نعم، فالجواب: نعم

هناك استثناء، فقد يكون الحديث المخرّج عند الأدنى أقوى من الحديث المخرّج عند الأعلى.

كيف ذلك؟

يعني مثلاً عندنا ما يُسمى بأصح الأسانيد، أصح الأسانيد مثل: كررت مراراً: مالك عن نافع عن ابن عمر، نعم.

مثل: الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

هذه تُسمى أصح الأسانيد، فإذا وجدنا إسناداً من أصح الأسانيد مخرّجاً في صحيح الإمام مسلم، فذلك الحديث أقوى من حديث أخرجه الإمام البخاري بإسناد لم يُوصف بأنه من أصح الأسانيد، واضح يا إخوان؟

فهذا معنى كلام الشيخ: وترجيح كل قسم من هذه الأقسام السبعة على ما بعده إنما هو من قبيل ترجيح الجملة على الجملة لا ترجيح كل واحد من أفراد الآخر فيسوغ أن يرجح حديث في مسلم على آخر في البخاري

إذا وُجد موجب الترجيح.

يعني موجب مثل ما ذكرنا أن يكون من أصح الأسانيد وهو مخرج في

صحيح مسلم، فيكون أقوى من الحديث المخرج في صحيح الإمام

البخاري رحمهم الله جميعاً، نعم، طيب.

هذا تقسيم الصحيح بحسب من أخرج ذلك الحديث بسبب قوة شرط

صاحب ذلك الكتاب.

هناك تقسيم آخر؛ لأن الحفظ ليس على درجة واحدة، فليس الذي

يحفظ مثلاً عشرة آلاف حديث ولا يكاد يخطئ فيها مثل الذي يحفظ

عشرة آلاف حديث وربما أخطأ في عشرة أحاديث أو عشرين حديث،

هل هما سواء؟ لكن السؤال: هل هما حافظان؟ كلاهما يحفظان عشرة

آلاف حديث بأسانيدها لكن الأول لا يخطئ، وهذا الثاني مسكوا له

عشرة أخطاء من العشرة آلاف، هل يُعد حافظاً يا إخوان؟ من يقول أنه

حافظ؟ الثاني هذا؟ من يقول أنه ليس بحافظ؟ من يقول لا بهذا ولا بهذا؟ لا، الصحيح أنه حافظ، الذي يندر خطؤه، يخطئ في عشرة من عشرة آلاف، هذا من أقوى الناس حفظاً.

يا إخوان ما فيه أحد لا يخطئ إلا من عصمه الله - عز وجل -، الإمام مالك على عظيم منزلته وقدره أمسكوا عليه بعض الأخطاء اليسيرة في جانب حفظه، نعم، وغيره من الكبار الحفاظ؛ لأن هذه المسألة - مسألة الأسانيد - ليست مسألة سهلة يا إخوان، أسانيد متشابهة متداخلة، نعم. يعني يذكرون قصة - عشان يعني طولنا عليكم ربما تنشطكم -

يقولون: إن بديع الزمان الهمداني - صاحب المقامات - قدم إلى نيسابور، فكان يحفظ القصيدة المكونة من عشرين بيت من أول مرة يسمعها، وهو لم يحفظها من قبل، فيأتي الناس يعطونه قصائد ويحفظها كالمنسجّل، وكان مزهواً بنفسه وبحفظه، فبلغ ذلك الحاكم أبا عبد الله -

صاحب المستدرک - : وهو الذي يقول دائماً: ((على شرطهما))،

((على شرطهما))، فبلغ ذلك أبا عبد الله الحاكم أن بديع الزمان

الهمداني معجب بحفظه وسيلان ذهنه، فقال لأحد طلابه: ((خذ هذا

الجزء من الحديث، وقل له: يحفظه في أسبوع))، ليس في ساعة، في

أسبوع، فجاء هذا الطالب إلى بديع الزمان، وقال له: ((شيخنا أبو عبد

الله الحاكم يقول لك: هذا جزء في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم -

احفظه لنا في أسبوع))، فأخذ بديع الزمان الجزء وإذا به: حدثنا فلان

أخبرنا فلان عن فلان، قال: ((من فلان هذا؟ ومن فلان هذا؟ أسماء

متشابهة، وذوات متباينة، أنى يُحفظ هذا؟!))، فلما عاد الطالب إلى أبي

عبد الله الحاكم قال: ((فقل له: أن يعرف قدر نفسه))؛ ولذلك الخطيب

يقول: ((لا يُسمى حافظاً إلا من كان يحفظ الحديث))؛ لأن حفظ

الأحاديث بالأسانيد هذا من أشق الأشياء، أما حفظ القرآن، فكان هذا

يبدأ فيه طلبة العلم من الصغر، يحفظون القرآن، نعم، وهذا شيء - يعني

- معروف مألوف، ولا كانوا يبدأون بحفظ الأحاديث حتى يتموا حفظ

كتاب الله - عز وجل -، لكن لا يسمون الحافظ إلا من كان يحفظ

الأحاديث بأسانيدھا.

فحفظ الأسانيد ليس أمراً سهلاً، وخاصة قلنا: مئات وعشرات ألوف

الأسانيد، يعني فيها مشقة عظيمة، وتحتاج إلى قوة هائلة في الحفظ

والإتقان.

الذي جعلنا نتكلم في هذا أن الحفظ ماذا؟ يتفاوت، فإذا كان الحفظ

يتفاوت، إذن الحفاظ الذين يروون الأحاديث الصحيحة، ماذا؟

يتفاوتون، فهناك حافظ متقن شديد الإتقان، هذا مرتبة عليا، وهناك حافظ

دونه، وهناك حافظ دونه، فلذلك هنا قسم الشيخ - رحمه الله - الأسانيد

الصحيحة إلى ثلاثة مراتب بهذا الاعتبار - باعتبار قوة الحفظ والإتقان،

فمن أعلى الأسانيد صحةً وقوةً:

ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه، الزهري: محمد بن شهاب الزهري

عن سالم بن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن أبيه عبد الله بن

عمر - رضي الله عنهما - .

وكذلك أيضًا من الأسانيد القوية التي هي أقوى الأسانيد: محمد بن

سيرين التابعي المشهور عن عبيد بن عمرو السلماني عن عليّ - رضي

الله عنه - .

هذا من أقوى الأسانيد وأصح الأسانيد التي تُروى بها الأحاديث.

دونها في المرتبة مع كونه هذه الأسانيد صحيحة:

ما رواه بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة؛ لأن بُريدًا لا يصل في الحفظ

والإتقان مرتبة من؟ الزهري، ومرتبة ابن سيرين، هؤلاء مثل ما يقول

القطان: ((هؤلاء حفاظ إذا سمعوا الشيء علقوه))، هؤلاء حفاظ إذا

سمعوا الشيء إيش؟ علقوه، يعني تعلق بأذهانهم من أول ما يسمعون:

الزهري، وابن سيرين، ونحوهما، فبريد دونهم في الحفظ، فبذلك مع

كون إسناده صحيحًا إلا أنه لا يصل في الصحة مرتبة إسناده الزهري عن

سالم عن ابن عمر.

بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة - أبو بردة بن أبي موسى

الأشعري - عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - .

وأيضًا في هذه المرتبة الوسطى: ما رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن

أنس.

ثابت مر معنا قبل قليل في حديث الحسن، حديث جعفر بن سليمان

الذي مر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يفطر على إيش؟

رطبات.

الإشكال الذي أنزل مرتبة هذا الإسناد هو حماد بن سلمة، حماد بن

سلمة مع كونه من أهل الحفظ لكنه أمسكوا عليه بعض الأخطاء التي

أنزلت حديثه من أن يكون في أعلى درجات الصحة؛ لذلك الإمام

البخاري لم يخرج لحماذ بن سلمة محتجاً به، وإنما أخرج لحماذ بن

زيد، مع أن حماد بن سلمة من أهل الحفظ لكنه لم يكن بأقن ما يكون؛

وابن حبان - رحمه الله - في مقدمة ((الصحيح)) عتب على الإمام

البخاري عتباً شديداً أن لم يخرج لحماذ بن سلمة، يقول: ((لماذا لم

تخرج له؟ هل هو دون فلان وفلان وفلان الذين أخرجت لهم؟))، نعم،

لكن هذا اجتهد الإمام البخاري، وذلك اجتهدك يابن حبان، - ورحم

الله الجميع -.

أيضاً من الأسانيد الصحيحة في المرتبة الثالثة: سهيل بن أبي صالح عن

أبيه عن أبي هريرة. والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

أيضاً سهيل لا يصل في الحفظ والإتقان مرتبة من؟ حماد بن سلمة، ولا

يصل من باب أولى إلى مرتبة الزهري، وابن سيرين، نعم، لكن هذه

الأسانيد كلها أسانيد صحيحة.

فإذن الصحيح ماذا به؟ يتفاوت بحسب تفاوت رواته في الحفظ

والإتقان.

الحديث الحسن مر معنا أنه ينقسم إلى قسمين:

⇐ القسم الأول: الحسن لإيه؟ لذاته، وأخذنا مثاله.

بقي علينا الحسن لغيره.

⇐ الحسن لغيره، يقول الشيخ: وأما الحسن لغيره فبكثرة الطرق، بأن

يكون في السند مستور الحال بشرط ألا يكون مغفلاً، ولا كثير

الخطأ، ولا متهمًا بالكذب، مع متابع أو شاهد.

هذا تعريف ابن الصلاح رحمه الله، نستطيع أن نأتي بتعريف مختصر

يلم هذا التعريف، فنقول:

الحديث الحسن لغيره: هو الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه،

وانجبر بتعدد طرقه.

هو الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وانجبر بماذا؟ بتعدد

الطرق، يعني نحن جعلنا كثرة الطرق هذه في الأخير، نعم، من أجل أن

نقول: إن الحديث الحسن لغيره في أصله ماذا؟ كان حديثاً ضعيفاً، يعني

حديث مرسل، حديث فيه راوٍ سيئ الحفظ، حديث فيه راوٍ مجهول،

مجهول الحال مثل ما عبر الشيخ في قوله: مستور الحال، مستور الحال

هو مجهول الحال، الذي لا يُعرف بجرح ولا تعديل.

هذه الأحاديث فيها ضعف، لو أن هذا الحديث ليس له إلا هذا الطريق

الذي فيه الراوي المجهول، أو الذي فيه الراوي سيئ الحفظ، أو هذا

الحديث المرسل لو لم يكن لها إلا هذا الطريق لحكمنا على الحديث

بأنه؟ ضعيف، لكن وجدنا أن هذا الحديث له طريق آخر، أو طرق

أخرى، وجدنا أنه يروى من طريق آخر، الطريق الآخر إما يساويه في

الضعف، وإما أعلى منه.

فإذا كان يساويه في الضعيف أو أعلى منه، فإنهما ينجبر أحدهما بالآخر،

ويرتقي إلى الحسن لغيره، واضح الحسن لغيره يا إخوان؟

إذن الحسن لغيره في أصله هو حديث ضعيف.

لكن تنبهوا إلى أن ضعف الحسن لغيره ليس كل ضعف، وإنما الضعف

الذي لم يشتد.

فإذن الضعف يتفاوت؛ كما أن الضبط والصحيح يتفاوت، كذلك

الضعف ماذا؟ يتفاوت، هناك ضعف يسير، وهناك ضعف متوسط،

وهناك ضعف إيش؟ شديد، يهمننا الأخير هذا.

الضعف الشديد لا يرتقي حديث راويه إلى الحسن، مثل إيش؟ المتهم

بالكذب، والكذاب، وفاحش الغلط، وشديد الغفلة، الذين مروا معنا في

محترزات الضبط والعدالة، المتهم بالكذب أو الكذاب أو الفاسق،

وفاحش الغلط، وشديد الغفلة، هؤلاء لو تعددت طرق أحاديثهم لا

يرتقي إلى الحسن لغيره.

أما إذا كان الضعف متوسطاً ليس بشديد أو يسيراً، فهذا يمكن أن ينجبر

إذا رُوي من وجه آخر.

نأخذ مثال يا إخوان للحديث الحسن لغيره، يعني مثلاً:

حديث يرويه الإمام الترمذي في جامعه قال: حدثنا عمرو بن مالك

ومحمود بن خدّاش البغدادي قال حدثنا مروان بن معاوية قال حدثنا

عبد الرحمن بن أبي شُميلة الأنصاري عن سلمة بن عبيد الله بن مَحْصَن

الْخَطْمِي عن أبيه - وكانت له صحبة - قال: قال رسول الله - صلى الله

عليه وسلم -: ((مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرِّهِ ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ ، عِنْدَهُ

قُوَّةٌ يَوْمِهِ ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا)).

هذا الحديث لو نظرنا في إسناده لوجدنا أن فيه هذا: عبد الرحمن بن أبي
شُميلة الأنصاري، ما حاله؟ مجهول الحال، مستور مثل ما قال الشيخ،
مستور الحال، بل حتى شيخه سلمة بن عبيد الله كذلك مجهول، لكن
وجدنا أن هذا الحديث له شواهد منها، يعني هذا الحديث الذي مر معنا
من حديث من؟ من حديث عبيد الله بن مَحْصَن الخطمي - رضي الله
عنه - .

وجدنا أن له شاهدًا من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - من طريق
علي بن عابس عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن ابن عمر، وعطية هذا
ضعيف، وكذلك علي بن عابس ضعيف.

ورُوي أيضًا من حديث أبي الدرداء لكن من طريق شديد الضعف.
فهنا عندنا الحديث مروي من حديث الخطمي عبيد الله بن محصن،
ومن حديث عبد الله بن عمر، وهذا الأول فيه راويان مجهولان، وهذا

الثاني فيه راويان ضعيفان.

المجهول - مجهول الحال - لا يعد ضعفه شديداً؛ لأنه ليس بكذاب،

ولا فاحش الغلط، ولا شديد الغفلة، ولا متهم بفسق، نعم.

وبالنسبة لعطية العوفي، وعلي بن عابس، أيضاً ضعيفان، لكنهما غير

متهمين.

فانجبر هذا الحديث بهذا الحديث؛ لكونه رُوي من غير وجه؛ ولذلك

حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بأنه حسن، حسن، السؤال: هو

حسن لذاته أو حسن لغيره؟ حسن لغيره؛ لأنه في أصل الحديث،

الحديث الأول حديث الخطمي عبيد الله بن سليمان، ماذا به؟ ضعيف؛

لأن فيه مجهولان، لكن روي من وجه آخر، وإن كان ضعيفاً لكن ضعفه

ليس بشديد، فعضد كلا الحديثين الآخر، فارتقيا إلى الحسن لغيره.

إذن بهذا نكون عرفنا الفرق بين الحسن لذاته، والحسن لغيره.

الحسن لذاته: هو الحديث الصحيح لكن راويه خف ضبطه، ولا يحتاج

لغيره حتى يصل إلى الحسن.

أما الحسن لغيره: فهو في أصله حديث ضعيف، انجبر ضعفه بتعدد

الطرق.

واضح يا إخوان؟ فهذا معنى قول الشيخ: ((وأما الحسن لغيره فبكثرة

الطرق)) يعني بتعددتها، وحتى لو كان طريقان فقط، لا يلزم أن يكون

ثلاثة طرق أو أربعة، لو طريقان لكنهما ليسا شديدي الضعف فإن

الحديث يتقوى.

((بأن يكون في السند مستور الحال)) قلنا مستور الحال: أي مجهول

الحال.

الحافظ ابن حجر في ((النزهة)) مثَّل لنا لأنواع الضعيف الذي ينجبر،

فذكر خمسة أنواع، فقال: ((إذا كان الحديث يرويه - قال: - المستور،

والمرسل، والمدلس، والسيئ الحفظ، والمختلط، وزُوي من غير وجه،
فإنه يصير حسنًا لا لذاته بل بالمجموع)).

يعني هذه خمسة أنواع احفظوها: إذا تعددت طرقها فإنها يتقوى بعضها
ببعض، ويرتقي للحسن لغيره: الحديث المرسل، أحاديث المدلس،
أحاديث المستور الذي هو مجهول الحال، حديث سيئ الحفظ الذي
استوى احتمال خطئه من احتمال صوابه، وأحاديث المختلط الذي تغير
حفظه بسبب آفة من الآفات، طيب.

فإذن الشيخ حينما قال: مستور الحال، ذكر هذا على سبيل التمثيل،
على سبيل المثال، وإلا ليس فقط مستور الحال هو الذي يتقوى بتعدد
الطرق بل حتى الآخرون هؤلاء الذين مروا: المرسل، والمستور، وسيئ
الحفظ، والمدلس، والمختلط، طيب.

((بشرط ألا يكون مغفلاً، ولا كثير الخطأ، ولا متهمًا بالكذب)) هذا

الذي عبرنا عنه بقولنا: لم يشتد ضعفه، معنى لم يشتد ضعفه أي أن الراوي لا يكون مغفلاً، ولا يكون كثير الخطأ، ولا يكون إيش؟ متهما بالكذب.

((مع متابع أو شاهد)) هذه هي كثرة الطرق، نعم، اقرأ يا شيخ.

المتن:

القارئ:

قال رحمه الله:

فالمتابع: أن يوافق الراوي غيره في رواية ذلك الحديث عن نفس

الصحابي الذي رواه عنه.

وأما الشاهد: فهو أن يوجد متن يشبه متنه لفظاً ومعنى أو معنى فقط،

وهو مروي عن صحابي آخر.

والمتابعة قسمان:

١ - تامة. ٢ - قاصرة.

فالتامة: حصول الموافقة للراوي نفسه.

مثالها: ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ((الشهر تسع وعشرون))

الحديث.

وتابعه عبد الله بن مسلمة القعنبي، فرواه عن مالك في ((صحيح

البخاري))، كما رواه الشافعي عن مالك في ((الأم)).

وأما المتابعة القاصرة: فهي حصول الموافقة لشيخ الراوي فمن فوقه؛

كالحديث المتقدم عن ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه

محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر.

فإذا قال الراوي: حدثني نحوه؛ فالمراد نحوه في المعنى.

وأما إذا قال مثله: فهو مثله في اللفظ؛ كما قال السيوطي في ألفيته:

الحاكم أخصص نحوه بالمعنى ومثله باللفظ فرق أسنى
وقول الترمذي: ((حديث حسن صحيح)) إذا كانت الرواية عن فرد،

يعني أنه متردد في الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟

وأما إذا كان الحديث بروايتين، فمراده أنه صحيح باعتبار طريق،

وحسن باعتبار طريق آخر.

والضعيف: كل حديث اختلَّ منه شرط من شروط الحسن، وله أقسام

كثيرة، ستأتي - إن شاء الله -.

الشرح:

يكفي هذا.

لما ذكر الشيخ - رحمه الله - وغفر له - أن الحديث الحسن لغيره إنما

يصل إلى هذه المرتبة بتعدد الطرق.

فيرد سؤال هنا: ما هي هذه الطرق؟

فالجواب عن ذلك: أن هذه الطرق نوعان:

إما أن تكون متابعات.

وإما أن تكون شواهد.

فما المقصود بالمتابعات والشواهد؟ هذا الذي بينه الشيخ فيما يأتي.

قال: ((فالمتابع: أن يوافق الراوي غيره في رواية ذلك الحديث عن نفس

الصحابي الذي رواه عنه)).

إذن المتابع: هو أن يشترك الراوي مع غيره في رواية الحديث مع الاتفاق

في الصحابي، وسيأتي المثال - إن شاء الله -.

أما الشاهد: فيشترك الراوي مع غيره في رواية الحديث مع إيش؟

الاختلاف في الصحابي.

فإذن المشهور في التفريق بين المتابع والشاهد، أن المتابع يشارك

الراوي غيره في رواية الحديث، ويكون كلا الحديثين الصحابي واحداً.

وأما الشاهد فإن هذا يكون صحابه فلان، وهذا يكون صحابه فلان

آخر، واضح يا إخوان؟ بالمثال يتضح المقال.

قال: ((وأما الشاهد فهو أن يوجد متن يشبه متنه لفظاً ومعنى أو معنى

فقط، وهو مروي عن صحابي آخر، والمتابعة قسمان: تامة وقاصرة،

فالتامة: حصول الموافقة للراوي نفسه)).

الآن المتابعة نفسه قسمان، من خلال المثال يتضح.

هناك متابعة تامة، ومتابعة قاصرة، ولو كان عندنا - يعني - لو احنا بينا

ذلك بياناً - يعني - أوضح، لكن انتبهوا - إن شاء الله - يكون الأمر

واضح.

هناك حديث رواه الإمام الشافعي في كتاب ((الأم)) عن الإمام مالك عن

عبد الله بن دينار عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - قال: ((الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا

الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ))، ماشي؟

بعض أهل العلم قال: انفرد الشافعي برواية هذا الحديث عن مالك؛ لأن

أصحاب مالك لما رووا الحديث قالوا: ((الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَإِنْ غَمَّ

عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ))، [.....]^(١) ((فَأَقْدُرُوا لَهُ)) كلمة محتملة، هل

((فَأَقْدُرُوا لَهُ)) بمعنى - يعني - : ضيقوا عدة الشهر، ويعني صوموا يوم

الشك، أو ((فَأَقْدُرُوا لَهُ)): أتموا الشهر، نعم، فقالوا: إنه لم يقل:

((فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ)) إلا من؟ أنتم معي؟ إلا الشافعي، قالوا: لم

يقول: ((فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ)) إلا من؟ الشافعي.

هنا يحتاج المحدثون إلى شيء يُسمى الاعتبار.

الاعتبار: هو البحث عن الطرق، سبر الطرق، يقول العراقي:

الاعتبار سبرك الحديث هل شارك راوٍ غيره فيما حمل
فاعتبروا سبر الطرق، فوجدوا أن الإمام الشافعي لم ينفرد بهذا اللفظ،

بل له متابع متابعة إيش؟ تامة، بل ومتابع متابعة إيش؟ قاصرة، بل

(١) صمت بالشريط.

وشواهد.

فإذن ما المقصود بالمتابعة التامة؟

المتابعة التامة: أن يشارك الشافعي أحد الرواة في الراوية عن شيخه.

فوجدوا شيخ الإمام الشافعي هنا من؟ الإمام مالك، أليس كذلك؟

طيب، وجدوا أن عبد الله بن مسلمة القعنبي قد شارك الإمام الشافعي في

رواية هذا الحديث عن الإمام مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر

قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ،

فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ)) كم؟ ((ثَلَاثِينَ))، أيضاً قال: ((فَأَكْمِلُوا

الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ)) مثل ما قال من؟ الشافعي.

ووجدوا متابعة قاصرة، وجدوا أن أحد - يعني - ذرية ابن عمر وهو من

الثقات، وهو عاصم بن محمد، نعم، عن أبيه محمد بن زيد بن عبد الله

بن عمر، نعم، عن جده عبد الله بن عمر، روى هذا الحديث وقال:

((فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ)) كم؟ ((ثَلَاثِينَ)).

الآن، هذا عاصم بن محمد شارك من؟ الشافعي في الرواية.

هل شاركه في شيخه مالك؟ لا.

هل شاركه في شيخ شيخه؟ لا.

شاركه أين؟ في شيخ شيخ الشيخ، وهو عبد الله بن عمر، الصحابي.

فهذه المتابعة تسمى متابعة قاصرة؛ لأن المشاركة لم تكن في الشيخ.

إذن الفرق بين المتابعة التامة والقاصرة، أن المتابعة التامة تكون الراوي

يشارك راوياً آخر في شيخه، إذا كان فيمن فوق الشيخ فإن هذه تسمى

متابعة إيش؟ قاصرة.

إذا اختلف الصحابي، وجدنا أن هذا الحديث بالتنصيص على إكمال

العدة ثلاثين مروي في ((صحيح الإمام البخاري)) من حديث ابن

عباس: رواه محمد بن حنين عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بنحو

رواية الإمام الشافعي، فيها التنصيص على إكمال العدة كم؟ ثلاثين.

وأيضاً رواه النسائي من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

فإذن للحديث متابعان، وللحديث أيضاً إيش؟ شاهدان.

المتابعات: متابعة تامة من عبد الله بن مسلمة القعنبي، ومتابعة قاصرة

من عاصم بن محمد.

وشاهدان: أحدهما من حديث من؟ أنتم معي؟ من حديث ابن عباس،

والآخر من حديث أبي هريرة.

الشواهد والمتابعات يا إخوان، قد لا تكون باللفظ، قد تكون بالمعنى،

الشواهد والمتابعات قد يكون هناك اختلاف في الحديث بين الألفاظ

لكن المعنى متحد.

فهنا الشيخ ينبه على فائدة جاءت على سبيل الاستطراد، وإلا موضعها

مباحث الرواية، وهي أنك إذا رويت الحديث من طريقين، والثاني منهما

لفظه مساوٍ للفظ الأول فما يحتاج أن تسوق اللفظ مرة ثانية وتعيده،

اكتفِ بقولك: مثله.

وأما إذا اختلف اللفظ، واتحد المعنى، فلا يحتاج أيضًا أن تعيده، بل

تقوله: نحوه.

ونصَّ على ذلك الحاكم أبو عبد الله، فقال: ((تستعمل نحوه في التعبير

عن رواية الحديث بمعناه، ومثله إذا كان اللفظ متحدًا))، ونظم ذلك

السيوطي في قوله:

((الحاكم)) أي قال الحاكم.

((اقتصص نحوه بالمعنى ومثله باللفظ)) أي: واقصص مثله إذا

كان الحديث مرويًا باللفظ، ((فرق أسنى)) أسنى أي فرق شريف

جميل، وفي كثير من نسخ الألفية: ((فرقة سنة)) أي: سنَّه المحدثون،

فهناك روايتان لهذا البيت، ((فرق أسنى)) أي فرق رفيع القدر شريف،

أو ((فرق سنة)) أي سنَّه المحدثون، وكان من عاداتهم، وطريقتهم.

نحن أتعبناكم لكن نقف - إن شاء الله - عند السادسة تمامًا - بإذن الله

تعالى - .

بقي معنا مسألتان:

المسألة الأولى: قول الترمذي: ((حديث حسن صحيح))، وهذه

المسألة لو جلسنا نتكلم فيها نحتاج إلى ساعة ونصف، لكن باختصار،

باختصار شديد.

أولاً: ما الإشكال في قول الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح))، إذا

كنا قد عرفنا أن الحديث الصحيح هو الذي توافرت الشروط الخمسة؟

الخمس: العدالة، والضبط، والاتصال، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، وأما

الحديث الحسن، عرفنا أنه نوعان:

النوع الأول: الحسن لذاته: وهو ما خفَّ ضبطه مع بقية الشروط

الخمسة.

والنوع الثاني: الحسن لغيره: وهو الحديث الذي فيه ضعف وانجبر

الضعف بتعدد الطرق، طيب.

كيف يجتمع أن يكون الحديث في الوقت نفسه صحيحًا حسنًا؟ أوليس

هذا ظاهره تناقض؟ يعني لو قلنا: إن ((حسن)) في قوله الترمذي:

((حديث حسن صحيح)): الحسن لذاته، معنى ذلك أن هذا الراوي تم

ضبطه وخف ضبطه، يمكن هذا؟ ما يمكن.

إذا قلنا: إن الحسن المقصود به الحسن لغيره، وهو الضعيف الذي

انجبر ضعفه بتعدد الطرق، معنى ذلك إن هذا الحديث راويه عدل ضابط

وفي الوقت نفسه مجهول أو الحديث مرسل أو سيئ الحفظ، هل يجتمع

هذا؟

إذن هذا الإشكال، الإشكال كيف يجتمع أن يحكم على حديث بأنه

حسن، وفي الوقت نفسه ماذا؟ صحيح؟

في المسألة عشرة أقوال، عشرة أقوال نأخذها؟ لا، ما نأخذها، نأخذ قولين على سبيل التمثيل، ونأخذ الراجح عشان نقفل المسألة، من أجل نقفلها، طيب.

➤ القول الأول: قيل: إن المقصود بقوله: ((حسن صحيح)) أي أن

الأئمة ترددوا في الحكم على هذا الحديث، فبعضهم يرى أنه

صحيح بسبب أن هذا الراوي يراه عدل ضابط، وبعضهم يرى أن

هذا الراوي الذي روى الحديث لا يصل إلى هذه المنزلة، بل هو

عدل خف ضبطه، فللتردد في الحكم على هذا الراوي، تردد الإمام

الترمذي في الحكم على الحديث فقال: إن هذا الحديث ماذا؟

((حسن صحيح))، فالتقدير: هذا الحديث حسن أو صحيح.

أعيد مرة أخرى: قالوا: معنى قوله: ((حسن صحيح)) أن الإمام

الترمذي قال هذا القول للتردد في الحكم على الراوي الذي روى

الحديث؛ لأنه عند بعض الناس، عند بعض النقاد هو من أهل الحفظ

والإتقان، وعندهم بعضهم لا، هو متكلم في حفظه، حفظه خفّ وقلّ؛

فلذلك حديثه هذا إما أن يكون حسناً باعتبار أنه خفّ ضبطه، وإما أن

يكون صحيحاً باعتبار أنه تمّ ضبطه، فتقدير العبارة: هذا حديث حسن أو

صحيح، هذا القول الإيش؟ الأول.

➤ القول الثاني: أن هذا الحديث رُوي من طريقين، طريق حسن راويه

خفّ ضبطه، وطريق صحيح راويه ماذا؟ تمّ ضبطه، حديث رُوي

من طريقين:

أحدهما حسن،

والآخر صحيح،

الأول خفّ ضبطه، والثاني تمّ ضبطه، فباعتبار الأول هو حسن، وباعتبار

الثاني هو صحيح، فتقدير العبارة: هذا حديث حسن وصحيح، أي رُوي

بإسناد حسن، ورُوي بإسناد ماذا؟ صحيح، طيب.

هل هذان القولان سليمان من النقد؟ لم يسلم من النقد.

• أما القول الأول: وهو قولهم: إن الترمذي حكم بقوله:

((حسن صحيح)) باعتبار أن الراوي اختلف النقاد فيه، فبعضهم

يقول: إنه تم ضبطه، وبعضهم: خف ضبطه، قالوا: يشكل عليه أن

أغلب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها التي هي في أعلى

درجات الصحة يحكم عليها الإمام الترمذي بقوله: ((هذا حديث

حسن صحيح))، الأحاديث التي رواها في أعلى درجات الضبط

والإتقان يحكم عليها الترمذي بقوله إيش؟ ((حسن صحيح))،

فكيف يقال: إن النقاد اختلفوا في هذا الراوي وقيل إنه راو تم

ضبطه أو خف ضبطه، فحديثه حسن أو حديثه صحيح؟ واضح

هذا النقد؟ نعم، يعني قلَّ حديث متفق عليه، مخرج في البخاري
ومسلم، رواه مالك عن نافع عن ابن عمر؛ الزهري عن سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة، الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه،
هذه الأسانيد التي في أعلى درجات الصحة تجد الإمام الترمذي
يقول لك: هذا حديث إيش؟ ((حسن صحيح))، طيب أي هؤلاء
الرواة الذين اختلف فيهم؟ واضح النقد؟

• القول الثاني: هو أن الحديث رُوي من طريقين، أحدهما
حسن، والآخر إيش؟ صحيح، قالوا: يشكك عليه أن الإمام يقول:
((هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه))،
ماذا يقول الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه
إلا من هذا الوجه))، يعني يقول لك: إن هذا الحديث ليس له إلا
هذا الطريق، وهكذا قال في حديث: ((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ))

الذي ليس له طريق إلا يحيى بن سعيد الأنصاري عن التيمي عن

علقمة عن ابن عمر^(٢) قال: ((هذا حديث حسن صحيح غريب لا

نعرفه إلا من هذا الوجه))، فكيف إذن نقول: إنه روي من

طريقين، وهو يقول لك: لم يرو إلا من طريق واحد؟ طيب.

وبقية الأقوال الثمانية التي ذكرها السيوطي في التدريب، قلّ قول منها

إلا وعليه نقد لكن الراجح من غير تطويل أن نقول:

إن قول الإمام الترمذي ((هذا حديث حسن صحيح)):

يريد بالصحيح: الصحيح المعهود الذي توافرت فيه الشروط الخمسة،

يريد بالصحيح الصحيح الإيش؟ المعهود الذي توافرت فيه الشروط

الخمس، تعرفونها ولا ما تعرفونها؟ تعرفونها، طيب.

بقي ((الحسن)) ما مراده؟ مراده ما فسرته، قال لك: إن الحسن عندي:

(٢) سبق لسان من الشيخ حفظه الله، والذي في الترمذي: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

هو الحديث الذي لم يكن راويه متهمًا، ولم يكن شاذًّا، ورُوي من غير وجه.

فإذن يريد بالحسن الصحيح: الحديث المتصل السند الذي راويه عدل ضابط من غير شذوذ ولا علة ورُوي من غير وجه، طيب.

أين شرط أن يكون الراوي غير متهم؟ موجود في قولنا: عدل؛ لأن قولنا: عدل أولى من قولنا غير متهم، نعم.

وإذا قال لنا قائل: كيف يجتمع بين أن نقول: ((حسن صحيح وأنه رُوي من غير وجه))، نعم، مع قول الإمام الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه))؟

نعم، يجتمع من حيث أن قوله: ((لا نعرفه إلا من هذا الوجه)) أي: هذا الإسناد، وهو حسن بالشواهد، بالمعاني؛ لأنه فعلاً حديث ((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)) فيه أن العمل لا يُقبل إلا إذا كان خالصاً لله - عز وجل

-، هل يوجد أحاديث في هذا المعنى يا إخوان؟ كثيرة، نعم، ((إِنَّكَ لَنْ

تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرْتَ عَلَيْهَا))، ((مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةً

اللَّهُ هِيَ الْعُلْيَا ، فَهُوَ)) إيش؟ ((فِي سَبِيلِ اللَّهِ))، ((إِنْ فِي الْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا

مَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا وَلَا سَرْتُمْ مَسِيرًا إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ)) شركوهم في

الأجر بإيش؟ بالنية، فإذا معنى اشتراط النية موجود في أحاديث وشواهد

كثيرة، لكن هذا الحديث بهذا السياق التام لا نعرفه إلا بهذا الوجه.

فقوله: ((روي من غير وجه)) أي معناه.

((ولا نعرفه من غير هذا الوجه)) أي: هذا الإسناد.

واضح يا إخوان؟ طيب نكتفي بهذا القدر، ونكمل - إن شاء الله - في

يوم غد حيث وقفنا، طيب.

الأسئلة كثيرة يا إخوان، والوقت - يعني - يضيق عنها، نأخذ بعضها

على سبيل التمثيل بسرعة، نعم.

الأسئلة:

السؤال:

يعني أحد الإخوة يسأل عن الاحتجاج بالحديث الحسن؟

الجواب:

الحديث الحسن بنوعيه يحتج به في العقائد، والعبادات، والأخلاق،

والأحكام، بنوعيه سواء الحسن لغيره أو الحسن لذاته، نعم، ذلك

العراقي يقول:

وهو بأنواع الصحيح ملحقٌ حجيةً وإن يكن لا يلحق

فهو ملحق في الاحتجاج بأنواع الصحيح، نعم.

السؤال:

أحد الإخوة يتكلم على قضية الغريب النسبي يعني يقول: نحتاج إلى

مزيد شرح لها.

الجواب:

المثال الذي مر معنا قبل قليل، وهو حديث ((مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي

سِرِّهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ)) هذا مثال للغريب النسبي؛ لأن الترمذي

يقول: ((هذا حديث حسن غريب))، طيب ما معنى غريب؟ إذا كان هو

مروي من حديث عبد الله بن سليمان أو عبيد الله بن محصن الخطمي،

ومروي من حديث ابن عمر، ومروي من حديث أبي الدرداء، فماذا يريد

بكلمة غريب؟ يريد أنه من هذا الطريق هو غريب، وهذا هو الغريب

النسبي، بمعنى أن هذا الطريق غريب وإن كان الحديث تعددت طرقه

الأخرى، فالغريب النسبي هو الذي تكون غرابته أو يكون الانفراد في

أحد طرقه وإن كان للحديث شواهد أو متابعات من غير هذا الوجه،

طيب.

السؤال:

هذا أحد الإخوة يقول: هل أصل الإسناد وهو الطرف الذي فيه

الصحابي أم التابعي؟

الجواب:

كما قلت يوم أمس: أصل السند يقول أهل العلم: هو رواية التابعي عن

الصحابي، يعني مع بعض، تابعي عن الصحابي، هذا أصل السند؛

فلذلك التفرد يكون في أصل السند، وهو التابعي عن الصحابي، أما ما

سأل عنه بعض الإخوة أمس عن مثلاً حديث يرويه صحابي ينفرد به

وهناك عدد من الرواة عنه، لا أعرف له مثال، لكن من حيث هذا الشرط

لا يبدو أن هذا يحكم عليه بأنه غريب؛ لأن الانفراد لم يحدث في أصل

السند، واضح يا إخوة؟ أصل السند: التابعي عن الصحابي، وهنا

التابعون متعددون، والصحابي واحد، نعم، فلا يكون هذا الحديث

غريباً، نعم.

الأسئلة كثيرة يا إخوان، فلعلنا - إن شاء الله - يعني نرجى بعضها في

الأيام القادمة، والله أعلم، صلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى

آله وصحبه.

وللاستماع إلى الدروس المباشرة والمسجلة والمزيد من الصوتيات يُرجى زيارة موقع ميراث
الأنبياء على الرابط www.miraath.net وجزاكم الله خيرا.